المبحث الثاني

مباديء العدالة Equite -Equity

تعريف مباديء العدالة:

مبادىء العدالة هي القواعد التي يستوحيها العقل المصيب والنظر السديد من روح العدل والانصاف لتعديل احكام القانون وتكملتها باضافة نص جديد او الغاء النص القديم او تعديله.

ان اقرار مبادىء العدالة يغير حكم القانون ويتعرض لنصوصه بالالغاء التعديل او الاضافة . وقد استعمل الانسان هذه الوسيلة حينما ضعف تمسك باديانه البدائية القديمة وزوال تقديمه للقوانين المقترنة بها فجرأ على التعرض إلى نصوصها يعدلها ويلغي منها ما يشاء او يضيف اليها ما لم يكن منها .

وبهذا تكون هذه الوسيلة لاحقة على استعمال الحيلة القانونية التي استعملها الانسان حين لم يكن يجرأ على تغيير نصوص القانون فصار إلى الاحتيال عليها بافتراض امور غير حقيقية او القيام باعمال صورية للتوصل إلى النتائج التي كان يريد تحقيقها.وهكذا فإن مبادىء العدالة تغير نص القانون وتبدل حكمه وأما الحيلة القانونية فهي تبدل حكم القانون من دون ان تتعرض إلى نصه .

وتشابه مباديء العدالة بصفتها وسيلة مباشرة من وسائل تطوير القانون الوسيلة الثالثة وهي التشريع ، فكل من مباديء العدالة والتشريع يغير نص القانون ويبدل حكمه ، ولكن مباديء العدالة تختلف عن التشريع في مصدر الزام كل منهما. فبينما تستمد مباديء العدالة قوتها الملزمة من اعتقاد الناس بضرورتها لتحقيق مصالح المجتمع ومثله العليا، يستمد التشريع قوة الزامه من السلطة التشريعية التي تصدره.

يستوحي العقل مباديء العدالة من مصالح المجتمع ومثله العليا ومن مفاهيمه عن العدل والحق. وبما ان هذه الأمور متغيرة ومتطورة ظهرت مبادىء العدالة بصورة مختلفة. فهي عند اليونان «قانون الطبيعة» ولدى الرومان في

ظل قانونهم القديم « قانون الشعوب» وبعد ذلك ظهرت لديهم بصورة القانون الطبيعي. واما الأنكليز فكانت مباديء العدالة تنبع من «ضمير الملك» واما في الشريعة الأسلامية فأن مصدر مباديء العدالة هو العقل يستوحيها من حكمة التشريع .

قانون الطبيعة عند اليونان

لاحظ اليونانيون بعقلهم الفلسفي الثاقب ان الكون بما فيه من حيوان ونبات وجماد يسير حسب نظام محدد وقواعد لاتتبدل. فأعتقدوا بوجود قوة عليا تسير الكون. اطلق عليها بعض فلاسفتهم اسم «الطبيعة» . ونسبها آخرون الى الألهة (٤٣). وذهب كل من هؤلاء واولئك الى اعتبار احكام نظام «الطبيعة» أو قانونها عامة واولية وثابتة. ولذلك احلوا هذا القانون في المحل الأول بالنسبة للقانون الذي هو من وضع البشر . واعتبروا قانون الطبيعة صورة العدل المطلق أو القانون الصالح كما نسب الى افلاطون في كتابه «القوانين» واما ارسطو فقد اسماه بالعدل الطبيعي الذي اعدته الطبيعة ليعم على جميع الناس، بينما قال عن القانون الوضعي: انه العدل التشريعي أو العرفي وهو خاص وضعته كل أمة لنفسها .

استنتج اليونانيون من هذا التصوير ان على كل مشرع من البشر ان يجعل من القانون الطبيعي مثله الاعلى الذي يسعى الى تشريع قوانينه على منواله أو على الأقل ان تكون قريبة منه. واما اذا تعارضت احكام القانون الوضعي مع احكامه فان أحكامه هي التي تكون واجبة الأتباع على حد قول الفيلسوف سقراط. وقد طورت بعض المدارس الفلسفية هذه الفكرة وصاغت منها نظريات في الأخلاق تقوم على الزهد والتقشف (٤٤) .

---

(٤٣) من هؤلاء الاخيرين سقراط وسوفوكلس

(٤٤) وخاصة الفلسفة الرواقية التي كان زعيمها الفيلسوف زينون الذي عاش قبل الميلاد .